المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 1, 2026, Pages: 660-673

The Impact of Armed Conflicts and Political Instability on the Escalation of Humanitarian Risks: A Multidimensional Analytical Study of the Regional and International Reality (2023-2026)

Asharef Saleh Muftah Shaqlof *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya
***Email (for reference researcher):** asharef.saleh@gmail.com

تأثير النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي على تفاقم المخاطر الإنسانية: دراسة تحليلية متعددة الأبعاد للواقع الإقليمي والدولي (2023-2026)

أ. الشارف صالح مفتاح شقلوف *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Received: 07-02-2026; **Accepted:** 21-04-2026; **Published:** 10-05-2026

Abstract:
This academic study aims to investigate and analyze the profound and direct impacts of armed conflicts and political instability on the exacerbation of humanitarian risks at both regional and international levels, with a particular focus on the Middle East and North Africa region. The study is based on a central problem statement that contemporary wars are no longer limited to military confrontations but have transformed into structural crises that destroy infrastructure, undermine food security, lead to the collapse of health and educational systems, and generate unprecedented waves of forced displacement. The study relies on the descriptive-analytical method and the case study approach (Sudan, Gaza, Yemen, Syria) to deconstruct this phenomenon. The study concluded that the years 2024 and 2025 witnessed the highest rates of forced displacement (more than 120 million displaced persons), catastrophic levels of food insecurity affecting hundreds of millions, as well as systematic targeting of humanitarian workers. The study recommends activating mechanisms of international humanitarian law and transitioning from emergency relief response to a "developmental humanitarian action" approach to enhance the resilience of fragile communities.

Keywords: Armed Conflicts, Political Instability, Food Security, Forced Displacement, International Humanitarian Law, Humanitarian Crises, Middle East.

الملخص
تهدف هذه الدراسة الأكاديمية إلى استقصاء وتحليل التأثيرات العميقة والمباشرة للنزاعات المسلحة وحالة عدم الاستقرار السياسي على تفاقم المخاطر الإنسانية على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تنطلق الدراسة من إشكالية مركزية مفادها أن الحروب المعاصرة لم تعد تقتصر على المواجهات العسكرية، بل تحولت إلى أزمات هيكلية تدمر البنى التحتية، وتنسف الأمن الغذائي، وتؤدي إلى انهيار النظم الصحية والتعليمية، وتولد موجات نزوح قسري غير مسبوقة. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة (السودان، غزة، اليمن، سوريا) لتفكيك هذه الظاهرة. وقد خلصت الدراسة إلى أن عامي 2024 و2025 شهدا أعلى معدلات للنزوح القسري (أكثر من 120 مليون نازح)، ومستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي طالت مئات الملايين، فضلاً عن استهداف ممنهج للعاملين في المجال الإنساني. وتوصي الدراسة بضرورة تفعيل آليات القانون الدولي الإنساني، والانتقال من الاستجابة الإغاثية الطارئة إلى نهج "العمل الإنساني التنموي" لتعزيز صمود المجتمعات الهشة.

الكلمات المفتاحية: النزاعات المسلحة، عدم الاستقرار السياسي، الأمن الغذائي، النزوح القسري، القانون الدولي الإنساني، الأزمات الإنسانية، الشرق الأوسط.

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولات جيوسياسية عميقة تتسم بتصاعد وتيرة النزاعات المسلحة وتمدد رقعة عدم الاستقرار السياسي، مما أفرز واقعاً إنسانياً بالغ التعقيد والهشاشة. لم تعد الحروب في القرن الحادي والعشرين مجرد صراعات تقليدية بين جيوش نظامية عبر جبهات محددة، بل تحولت في مجملها إلى حروب غير متماثلة ونزاعات داخلية ممتدة، تتداخل فيها الفواعل من غير الدول مع التدخلات الإقليمية والدولية، هذا التحول في طبيعة النزاعات جعل من المدنيين والبنى التحتية المدنية الهدف الأول والضحية الأكبر، مما أدى إلى تفاقم المخاطر الإنسانية بمعدلات لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تُعد النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي من أبرز التحديات العالمية التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، وتتجاوز تداعياتها الكارثية الحدود الجغرافية لتؤثر على الأوضاع الإنسانية بشكل عميق ومستمر، ففي مناطق النزاع، تتحول الحياة اليومية إلى صراع من أجل البقاء، حيث يتعرض المدنيون لأشكال متعددة من العنف المباشر وغير المباشر، وتتدهور سبل العيش بشكل جذري، وتنهار البنى التحتية الأساسية التي تُعد شريان الحياة للمجتمعات. إن العلاقة بين النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والمخاطر الإنسانية ليست مجرد علاقة خطية، بل هي علاقة معقدة ومتشابكة، حيث يغذي كل منهما الآخر في حلقة مفرغة من العنف، الفوضى، والمعاناة الإنسانية المتفاقمة.

لقد شهد العقدان الأخيران تصاعداً ملحوظاً في وتيرة النزاعات الداخلية والصراعات الإقليمية، خاصة في المنطقة العربية، مما أدى إلى تفاقم الأزمات الإنسانية القائمة وظهور أزمات جديدة ذات أبعاد غير مسبوقة. هذه الأزمات لا تقتصر آثارها المدمرة على الدول المتضررة مباشرة، بل تمتد لتشمل الدول المجاورة والعالم بأسره، من خلال موجات النزوح واللجوء الجماعي التي تضع ضغوطاً هائلة على الموارد والخدمات في الدول المضيفة، وتأثيرها السلبي على الأمن الإقليمي والدولي، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تخلقها على المستوى العالمي.

إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والقارة الأفريقية بشكل عام، تقف في قلب هذه العاصفة، فالتعددية القطبية والتنافس الجيوسياسي على الموارد والنفوذ أسهما في إطالة أمد الصراعات في دول مثل سوريا، اليمن، ليبيا، والسودان، ناهيك عن التدمير الممنهج وغير المسبوق في قطاع غزة وفي هذا السياق، يشير التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة لعام 2024 إلى أن السلام والأمن العالميين واجها تحديات جسيمة، حيث استعر أوار النزاعات مخلفاً دماراً هائلاً في حياة الناس وسبل عيشهم، ومحملاً قدرات الاستجابة الإنسانية فوق طاقتها، إن حالة عدم الاستقرار السياسي لا تقتصر تداعياتها على غياب السلطة المركزية أو تعطل المؤسسات الديمقراطية، بل تمتد لتشكل بيئة حاضنة لانهيار الخدمات الأساسية، وتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية، وارتفاع معدلات التضخم، مما يدفع بملايين البشر تحت خط الفقر المدقع .

تتجلى المخاطر الإنسانية الناجمة عن هذه النزاعات في أبعاد متعددة ومترابطة. البعد الأول والأكثر إلحاحاً هو انعدام الأمن الغذائي، فالنزاعات تدمر النظم الغذائية، وتحطم سبل العيش، وتمنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، وتعرقل سلاسل الإمداد. وقد أكدت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن النزاعات هي المحرك الرئيسي للجوع الحاد، حيث عانى أكثر من 295 مليون شخص في 53 دولة من مستويات حادة من الجوع خلال عام 2024 البعد الثاني يتمثل في النزوح القسري، حيث تشير إحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى ارتفاع إجمالي النزوح القسري إلى أكثر من 120 مليون شخص، مع تصدر السودان كأكبر أزمة نزوح في العالم بأكثر من 14.3 مليون نازح ولاجئ.

أما البعد الثالث، فهو انهيار النظم الصحية والتعليمية، فقد أصبحت المستشفيات والمدارس أهدافاً عسكرية في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. في غزة، تم تدمير أكثر من 94% من المنشآت الصحية و88% من المباني المدرسية وفي اليمن، أدى تدمير البنية التحتية إلى تفشي أوبئة مثل الكوليرا، حيث سجلت البلاد مئات الآلاف من حالات الاشتباه وفي الوقت ذاته، وصفت منظمة اليونيسف عام 2024 بأنه "أحد أسوأ الأعوام في تاريخها" بالنسبة للأطفال في النزاعات، حيث حُرم ملايين الأطفال من حقهم الأساسي في التعليم.

تأتي هذه الدراسة في وقت حرج للغاية، حيث تواجه المنظومة الإنسانية الدولية أزمة ثقة وتمويل، فقد أصبح العمل الإغاثي محفوفاً بالمخاطر، حيث سجل عام 2024 أعلى حصيلة لقتلى عمال الإغاثة بوفاة 377 عاملاً من هنا، تنبثق الحاجة الماسة إلى دراسة أكاديمية معمقة لا تكتفي برصد الانتهاكات، بل تحلل الجذور الهيكلية للعلاقة بين عدم الاستقرار السياسي وتفاقم الأزمات الإنسانية، وتقدم رؤى استشرافية وحلولاً مستدامة تتجاوز الإغاثة المؤقتة نحو بناء القدرة على الصمود.

1. مشكلة البحث

تتبلور مشكلة البحث في التساؤل المركزي حول طبيعة وحجم التأثير الذي تتركه النزاعات المسلحة وحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني على تفاقم المخاطر الإنسانية بأبعادها المختلفة (الغذائية، الصحية، التعليمية، والنزوح) في الدول المتضررة، وخاصة في المنطقة العربية وأفريقيا، فعلى الرغم من وجود

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ترسانة قانونية دولية متمثلة في القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، إلا أن الواقع العملي يشير إلى تدهور مستمر وممنهج في حالة حقوق الإنسان وتصاعد غير مسبوق في أعداد الضحايا والنازحين والمحتاجين للمساعدات الإغاثية، وتتفرع المشكلة لتشمل العجز المتزايد للمنظمات الدولية عن تلبية الاحتياجات الإنسانية المتصاعدة في ظل نقص التمويل، وتسييس المساعدات، والاستهداف المباشر للعاملين في الحقل الإنساني.

وعليه، يمكن صياغة المشكلة الرئيسية في التساؤل التالي: **ما هو الأثر الفعلي للنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي على تفاقم المخاطر الإنسانية، وكيف يمكن تطوير آليات العمل الإنساني والقانون الدولي للحد من هذه التداعيات الكارثية؟**

إن فهم هذه الإشكالية يتطلب الغوص في تفاصيل العلاقة السببية بين النزاعات المسلحة، التي تتراوح بين الحروب الأهلية والصراعات الإقليمية، وبين أشكال عدم الاستقرار السياسي، مثل انهيار الدولة، ضعف المؤسسات، وغياب الحكم الرشيد. كما يتطلب تحليل كيفية تحول هذه العوامل إلى مخاطر إنسانية ملموسة تؤثر على حياة الملايين، وكيف يمكن للسياسات والتدخلات الحالية أن تتكيف مع هذه الديناميكيات المعقدة لتحقيق نتائج أفضل.

الأسئلة الفرعية: يتفرع من التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التي توجه مسار الدراسة:

كيف تؤثر النزاعات المسلحة بشكل مباشر وغير مباشر على مؤشرات الأمن الغذائي وتفشي المجاعات في الدول المتضررة (مثل السودان وغزة)؟

ما هي التداعيات المترتبة على استهداف البنى التحتية المدنية (الصحية والتعليمية) على مستقبل الأجيال القادمة في مناطق النزاع؟

ما هي العوامل الجيوسياسية والداخلية التي أدت إلى وصول أعداد النازحين قسراً إلى مستويات قياسية عالمياً؟

إلى أي مدى نجح أو أخفق القانون الدولي الإنساني والمنظمات الدولية في توفير الحماية للمدنيين وتأمين وصول المساعدات الإغاثية؟

كيف يمكن الانتقال من نموذج "الاستجابة الطارئة" إلى نموذج "العمل الإنساني التنموي" لتعزيز صمود المجتمعات في سياقات الهشاشة؟

2. فرضيات البحث:

تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباطية طردية قوية بين استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة من جهة، والانهيار الهيكلي لنظم الأمن الغذائي والصحي والتعليمي من جهة أخرى.

الفرضية الثانية: إن تسييس العمل الإنساني واستخدام التجويع والحصار كأسلحة حرب يؤديان إلى إضعاف فاعلية القانون الدولي الإنساني ويضاعفان من حجم الكوارث الإنسانية.

الفرضية الثالثة: التدخلات الإنسانية التقليدية (الإغاثة قصيرة الأمد) غير كافية لمعالجة الأزمات الممتدة، وأن تبني نهج "الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام" هو السبيل الوحيد لتقليل الاعتماد على المساعدات وبناء القدرة على الصمود.

3. أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الجانبين النظري والعملي.

نظرياً، تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية العربية المتعلقة بإدارة الأزمات، والدراسات الأمنية، والقانون الدولي الإنساني، من خلال تقديم تحليل محدث (حتى عام 2026) لتقاطع المتغيرات السياسية مع المخاطر الإنسانية.

عملياً، توفر الدراسة لصناع القرار، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، قاعدة بيانات تحليلية ورؤى استراتيجية تساعد في تصميم سياسات تدخل أكثر فاعلية، وتوجيه الموارد نحو الحلول المستدامة بدلاً من الحلول الترقيعية، خاصة في ظل تصدر دول مثل السودان واليمن وفلسطين لقوائم المراقبة الإنسانية العالمية .

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4. أهداف البحث

- رصد وتحليل واقع المخاطر الإنسانية (الغذائية، الصحية، النزوح، التعليم) الناتجة عن النزاعات المسلحة المعاصرة.
- تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لعدم الاستقرار السياسي على قدرة الدول على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها.
- تسليط الضوء على التحديات والانتهاكات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع.
- تقديم دراسات حالة معمقة لأبرز الأزمات الإنسانية الحالية (السودان، غزة، اليمن، سوريا) لاستخلاص الدروس والعبر.
- اقتراح استراتيجيات مبتكرة لتعزيز فاعلية العمل الإنساني وربطه بمسارات التنمية المستدامة.

5. منهجية البحث: لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، تم الاعتماد على تكامل منهجي يجمع بين:

المنهج الوصفي التحليلي: لوصف ظاهرة النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، وتحليل البيانات والإحصاءات الصادرة عن المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة، الفاو، اليونيسف، منظمة الصحة العالمية) لفهم حجم وتداعيات المخاطر الإنسانية.

منهج دراسة الحالة: للتعمق في فهم الديناميكيات الخاصة بكل أزمة على حدة، حيث تم اختيار أربع حالات دراسية رئيسية (السودان، قطاع غزة، اليمن، سوريا) نظراً لكونها تمثل أسوأ الأزمات الإنسانية عالمياً في الوقت الراهن، ولتنوع طبيعة النزاع في كل منها.

المنهج القانوني: لتحليل نصوص ومبادئ القانون الدولي الإنساني ومدى التزام الأطراف المتحاربة بها، وتقييم آليات حماية المدنيين والعمل الإنساني.

المقاربة النظرية: يستند هذا البحث إلى ثلاث مقاربات نظرية متكاملة.

نظرية الهشاشة والصمود (Fragility-Resilience Theory) التي تُحلل كيف تُقوّض النزاعات البنى المؤسسية والاجتماعية التي تشكّل حصن المجتمعات في مواجهة الصدمات.

نموذج تدويم الصراع (Conflict Trap Model) الذي طوره بول كولبير وزملاؤه، والذي يُبيّن كيف تُفضي الأزمات الاقتصادية المقترنة بضعف المؤسسات إلى حلقات صراع متجددة يصعب كسرها.

نظرية الأمن الإنساني (Human Security Theory) التي تُوسّع مفهوم الأمن من حماية الدولة إلى حماية الفرد في سبعة أبعاد: اقتصادي، وغذائي، وصحي، وبيئي، وشخصي، ومجتمعي، وسياسي.

المبحث الأول: الأبعاد المتعددة للمخاطر الإنسانية في ظل النزاعات

يُعد هذا المبحث المحور التشخيصي للدراسة، حيث يحلل بالأرقام والبيانات القطاعات الأكثر تضرراً.

أولاً: انهيار الأمن الغذائي وخطر المجاعات

تُعد النزاعات المحرك الأساسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد، وفقاً لتقرير منظمة الأغذية والزراعة [1] ، فإن النزاعات تمنع المزارعين من إنتاج الأغذية، وتقطع سبل الوصول إلى الأسواق، وتدمر البنية التحتية للري. وقد أدى الصراع في الشرق الأوسط وأفريقيا إلى شح في الأسمدة وارتفاع أسعار الغذاء عالمياً [2] ، إن استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، وهو ما يحظره القانون الدولي الإنساني حظراً مطلقاً [3]، أدى

[1] منظمة الأغذية والزراعة. (2024). تفاقم الأزمة الغذائية والتغذوية في جميع أنحاء السودان في ظل تحديد مناطق مجاعة. روما: الفاو. تم الاسترداد من https://bit.ly/4muC3zC

[2] مبادرة الإصلاح العربي. (2022). تأثير الحرب الأوكرانية على المنطقة العربية: انعدام الأمن الغذائي في سياق هش أساساً. باريس: مبادرة الإصلاح العربي. تم الاسترداد من. https://bit.ly/4ep88a2

[3] اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (2024). الأمن الغذائي في أوقات النزاع المسلح: ما تحتاج إلى معرفته. جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر. تم الاسترداد من https://bit.ly/3QhdRoq

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إلى تصنيف مناطق كاملة ضمن "المرحلة الخامسة" (الكارثة/المجاعة) في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC).

1. **آليات تفاقم انعدام الأمن الغذائي:** تتعدد الآليات التي من خلالها تؤثر النزاعات على الأمن الغذائي، وتشمل:

- **تدمير الإنتاج الزراعي:** يتم تدمير الأراضي الزراعية، ونهب المحاصيل، وقتل الماشية، وتخريب أنظمة الري، مما يؤدي إلى انخفاض حاد في الإنتاج الغذائي المحلي [1].
- **تعطيل الأسواق وسلاسل الإمداد:** تؤدي النزاعات إلى إغلاق الطرق، تدمير الجسور، وتوقف حركة التجارة، مما يعيق وصول الغذاء إلى الأسواق والمستهلكين، ويرفع أسعار المواد الغذائية بشكل جنوني، ويجعلها بعيدة عن متناول الفئات الأكثر ضعفاً.
- **النزوح وفقدان سبل العيش:** يفقد المزارعون والرعاة مصادر دخلهم وأراضيهم بسبب النزوح، مما يحرمهم من القدرة على إنتاج الغذاء أو شرائه.
- **الحصار واستخدام التجويع كسلاح:** في العديد من النزاعات، يتم استخدام الحصار ومنع وصول المساعدات الإنسانية والغذاء كسلاح حرب، مما يؤدي إلى تجويع السكان بشكل ممنهج، وهو ما يُعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني[2].

وصل حوالي 1.2 مليون شخص إلى مستويات كارثية (IPC/CH Phase 5) من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2025 عبر ستة بلدان وأقاليم، كان أبرزها قطاع غزة والسودان، تليهما هايتي، مالي، جنوب السودان، واليمن، وتُعد أفغانستان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ميانمار، نيجيريا، الصومال، وسوريا من الدول التي تثير قلقاً بالغاً بسبب تدهور الأوضاع ووجود أعداد كبيرة من السكان يواجهون بالفعل مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي، يمثل النزاع المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في 14 من أصل 16 بؤرة جوع من المرجح أن تتفاقم فيها الأوضاع. إن انعدام الأمن الغذائي يقوض بشكل كبير الحماية، حيث قد يلجأ الأفراد أو المجتمعات، عند افتقارهم إلى الغذاء الكافي والمغذي، إلى استراتيجيات ضارة مثل عمالة الأطفال، زواج الأطفال، أو ممارسة الجنس مقابل البقاء على قيد الحياة[3] .

ثانياً: تدمير البنية التحتية الصحية وتفشي الأوبئة

لم تسلم الخدمات الصحية من تداعيات الصراعات. تشير منظمة الصحة العالمية (2025) إلى أن الهجمات على مرافق الرعاية الصحية لا تزهق الأرواح فحسب، بل تضاعف المأساة بحرمان المجتمعات من الرعاية. في اليمن، أدى تدمير نصف المرافق الصحية تقريباً إلى تفشي غير مسبوق للكوليرا، حيث سجلت البلاد أكثر من 332 ألف حالة اشتباه بين عامي 2024 و 2025[4]. وفي غزة ولبنان، أدى الاستهداف المباشر للمستشفيات وانقطاع الوقود والأدوية إلى انهيار شبه تام للمنظومة الصحية، مما زاد من وفيات الأمهات والأطفال والمصابين بأمراض مزمنة.

ففي اثيوبيا، يمثل الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الأولية تحديات كبيرة نظراً لبعدها عن المراكز الحضرية، ويزيد التباعد الجغرافي في المناطق الريفية من صعوبة الوصول إلى الرعاية الطبية الأساسية، لاسيما في المناطق المحرومة، كما أن محدودية البنية التحتية للنقل وصعوبة التضاريس تعيق الوصول في الوقت المناسب إلى مرافق الرعاية الصحية، وتؤدي هذه العوائق الجغرافية إلى تعقيد نقل الإمدادات والمعدات الطبية، مما يؤثر على استمرارية خدمات الصحة العامة، تؤدي المرافق الصحية الخاضعة لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة إلى تعطيل توزيع الموارد الصحية وتوفير الرعاية الطبية للمدنيين،

[1] فريحات ابراهيم، الحروب خالد، العناني خليل، و رزق وأخرون صموئيل. (2024). فهم الصراعات العربية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[2] فريحات ابراهيم، الحروب خالد، العناني خليل، و رزق وأخرون صموئيل، المرجع نفسه.

[3] UNOCHA (2025). Global Humanitarian Overview 2026: Trends in crises and needs: a world at breaking point. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. Available at: https://humanitarianaction.info/document/global-humanitarian-overview-2026

[4] منظمة الصحة العالمية. (2025). إنقاذ الأرواح وسط تصاعد الصراع في اليمن: تقرير الاستجابة الطارئة. المكتب الإقليمي لشرق المتوسط . تم الاسترداد من https://bit.ly/4czJdhz

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حيث يقيد هذا الاحتلال وصول المرضى ويعرض العاملين في مجال الرعاية الصحية للخطر، ألحقت النزاعات المسلحة في اثيوبيا أضراراً بالبنية التحتية للرعاية الصحية مما أدى الى نتائج صحية سلبية.
أدت الحرب في شمال إثيوبيا إلى تدمير نظام الرعاية الصحية في تيغراي، حيث لم يتبق سوى 27.5% من المستشفيات، و17.5% من المراكز الصحية، و11% من سيارات الإسعاف تعمل بعد 6 أشهر، وقد جعل هذا الانهيار خدمات صحة الأم والطفل غير متاحة تقريبًا في أمهرة، تضررت أو نُهبت أكثر من 51% من المرافق الصحية، مما حد من الوصول إلى الرعاية الطبية، وانقطعت الخدمات الأساسية لإدارة الأمراض المزمنة لأكثر من 10000 مريض، بينما تعطلت خدمات صحة الأم والطفل لأكثر من 70000 أم في أوروميا، تأثر أكثر من 1072 مرفقًا للرعاية الصحية، وقد أعاق هذا الانهيار، إلى جانب إجلاء العاملين في مجال الرعاية الصحية ونقص الإمدادات الطبية، تقديم الرعاية الصحية بشكل خطير.
وقد عانت مرافق الرعاية الصحية من أضرار جسيمة في المناطق المتضررة من النزاع، مما أدى إلى تقويض قدرة النظام على تلبية احتياجات السكان ، يؤدي الدمار إلى تقليل توافر الخدمات الطبية وتعطيل إمدادات الأدوية الأساسية، وقد أثرت الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية في أمهرة بشكل خاص على المناطق الريفية حيث الرعاية البديلة.[1]

ثالثاً: أزمة النزوح القسري واللجوء

أدت النزاعات المتكررة إلى نزوح ملايين الأشخاص داخلياً، وهروب مئات الآلاف كلاجئين إلى الدول المجاورة، يواجه هؤلاء النازحون واللاجئون ظروفاً معيشية صعبة للغاية، ويفتقرون إلى المأوى، الغذاء، والمياه النظيفة، مما يزيد من هشاشتهم [2]، كما أدت الحروب إلى أرقام صادمة في معدلات النزوح. يشير التقرير العالمي عن النزوح الداخلي إلا أن النزاعات والعنف تسببت في نزوح عشرات الملايين، إن النزوح لا يعني فقط فقدان المأوى، بل يتبعه تفكك أسري، وفقدان لسبل العيش، وتعرض النساء والأطفال لخطر الاستغلال والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وتتحمل الدول المضيفة (التي غالباً ما تكون دولاً نامية تعاني بدورها من أزمات اقتصادية) أعباء هائلة تضغط على مواردها وبنيتها التحتية.
تستضيف دول الجوار أعداداً هائلة من اللاجئين، مما يضع ضغطاً كبيراً على مواردها المحدودة. فتشاد، على سبيل المثال، تستضيف 1.47 مليون لاجئ، منهم ما يقرب من 900,000 وصلوا من السودان منذ بدء النزاع في عام 2023، وحوالي 260,000 في عام 2025 وحده، ورغم أن العدد الإجمالي للأشخاص النازحين قسرياً قد انخفض بسبب زيادة العائدين، إلا أن هؤلاء العائدين يحتاجون إلى المساعدة وتخفيف المخاطر والدعم والتضامن خلال رحلتهم وعند وصولهم[3].

رابعاً: النزاعات المسلحة والتعليم

يُعد التعليم الضحية الصامتة للنزاعات. حذرت اليونيسف (2024) من أن ملايين الأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منقطعون عن التعليم. إن تدمير المدارس، واستخدامها كمراكز إيواء أو ثكنات عسكرية، واغتيال الكوادر التعليمية، يؤدي إلى كارثة "عابرة للأجيال"[4]، إن حرمان الأطفال من التعليم يسهل عمليات تجنيدهم في الميليشيات المسلحة، ويزيد من معدلات عمالة الأطفال والزواج المبكر، مما يقوض أي فرص مستقبلية للتنمية والتعافي الاقتصادي.

---

[1] Ayele, K. (2025), Impacts of Armed Conflicts on Healthcare and Nutrition Services in Ethiopia: A Narrative Review. Public Health Chall., 4: e70099. https://doi.org/10.1002/puh2.70099

[2] he , G., Hala, A., Khalid, S., Oliver , K., Kibrom, A., & Liangzhi, Y. (2023). Monitoring Indicators of Economic Activities in Sudan Amidst Ongoing Conflict Using Satellite Data. Defence and Peace Economics, 35(8), pp. 1-17. https://doi.org:10.1080/10242694.2023.2290474

[3] UNOCHA (2025). Global Humanitarian Overview 2026: Trends in crises and needs: a world at breaking point. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Op.cit.

[4] اليونسكو . (2011). الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع. باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. تم الاسترداد من https://bit.ly/4esMtxH

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يتضرر التعليم بطرق عدة أثناء انعدام الأمن واندلاع النزاع المسلح، حيث يمكن أن يتعرض الطلبة وموظفو التعليم للتهديد و الأذى الجسدي، ناهيك عن تعرض السكان لنزوح قسري في داخل حدود دولهم وخارجها، وفي مثل هذه الظروف يغلب تجنيد الأطفال في القوات المسلحة للدول، أو في الجماعات المسلحة من غير الدول، وتتعرض المنشآت التعليمية للتدمير أو تُستخدم ميادين تدريبية على يد الجماعتين بل إن التعليم نفسه يتضرر عندما يُستخدم ليكون أداة للدعاية الحربية أو وسيلة لبث التمييز، أو التحريض، أو الكراهية، ويمكن أن ينقطع التعليم بالكامل في مثل هذه الأحوال، وهذا حدث شائع ومتكرر.

إذا تضرر التعليم بهذه الطرق، يمكن لدوره في دعم التعافي المستدام أن يضيع أو يتضاءل إلى حد كبير، كما يمكن لهذا التضرر أن يحد من وعي المجتمعات بالحاجة إلى حماية حقوق الإنسان وضمانها. [1]

المبحث الثاني: دراسات حالة تطبيقية (2023-2026)

لتأصيل التحليل النظري، يتناول هذا المبحث أربع حالات دراسية تمثل بؤر التوتر الأشد خطورة:

الحالة الأولى: السودان - أكبر أزمة نزوح وجوع في العالم

منذ اندلاع النزاع في أبريل 2023، انزلق السودان إلى كارثة إنسانية ذات أبعاد مذهلة. تصدر السودان قائمة مراقبة الأزمات الإنسانية العالمية للعام الثالث على التوالي[2]، نزح أكثر من 14.3 مليون شخص داخلياً وخارجياً[3]، والأخطر من ذلك هو إعلان الأمم المتحدة رسمياً عن وجود ظروف مجاعة في مخيمات النازحين في شمال دارفور (زمزم، السلام، أبو شوك)، حيث يواجه حوالي 25 مليون سوداني (نصف السكان) مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي[4]، إن تدمير القطاع الزراعي، الذي يعتمد عليه ثلثا السكان، يمثل خسارة اقتصادية فادحة تهدد مستقبل البلاد لعقود.

الحالة الثانية: قطاع غزة - التدمير الشامل و الجوع

تمثل حالة قطاع غزة نموذجاً صارخاً لتدمير البنية التحتية المدنية والحصار الخانق، أسفرت الأعمال القتالية عن إلحاق الضرر أو تدمير 89% من أصول قطاع المياه، و92% من المنازل، و94% من المنشآت الصحية[5]، وقد أدى الإغلاق المتكرر للمعابر والقيود الصارمة على دخول المساعدات الإنسانية إلى تفاقم الاحتياجات بشكل غير مسبوق. وتشير تقارير وكالة الأونروا (2025) إلى أن أكثر من 85% من القطاع يخضع لأوامر إخلاء، مما أدى إلى تكدس مئات الآلاف في خيام تفتقر لأدنى مقومات الحياة، وسط انتشار للأمراض المعدية ونقص حاد في الأدوية.

الحالة الثالثة: اليمن - الأزمة الممتدة والانهيار المؤسسي

تُعد الأزمة في اليمن واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث تتداخل النزاعات المسلحة مع عدم الاستقرار السياسي، مما أدى إلى مستويات غير مسبوقة من المعاناة. سيتم تحليل كيف أدت الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية إلى تدمير البنى التحتية، وتعطيل سلاسل الإمداد الغذائي، وانهيار الخدمات الصحية، تفاقم انعدام الأمن الغذائي الذي يهدد الملايين بالمجاعة، وانتشار الأوبئة مثل الكوليرا، والنزوح الجماعي الذي أثر على أكثر من أربعة ملايين شخص، كما أن العمل الإنساني في اليمن يواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك القيود على الوصول وتسييس المساعدات [6].

---

[1] دليل قانون دولي، حماية التعليم في ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة، قطر: الدوحة، ص 7، https://www.educationaboveall.org

[2] لجنة الإنقاذ الدولية. (2025). السودان يتصدر قائمة مراقبة الأزمات الإنسانية العالمية للعام الثالث. تقرير المراقبة السنويh. تم الاسترداد من https://bit.ly/3OKpfZx

[3] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2024). أعداد النازحين قسراً جراء الحروب تصل إلى مستويات صادمة وهي الأعلى منذ عقود. جنيف: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. تم الاسترداد من . https://bit.ly/4ts1ODi

[4] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2025). تقرير حول الاستجابة الإنسانية التي قدمتها الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة في غزة. القدس: أوتشا الأرض الفلسطينية المحتلة. تم الاسترداد من.: https://bit.ly/4tVJ5QE

[5] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، المرجع نفسه.

[6] Bora, A., & Rawat, D. (2024). Syrian Strife: Understanding the Impacts on Global Stability and Humanitarian Crisis. Shattered Peace: Exploring Global Conflict and Its Far-Reaching Consequences, http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.5151445

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

فبعد أكثر من عقد من النزاع، لا يزال اليمن يشهد واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية، حيث يحتاج 18.2 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية[1]، وثقت تقارير حقوقية[2]، مع استمرار الأطراف المتحاربة في عرقلة وصول المساعدات، والاحتجاز التعسفي لموظفي الإغاثة التابعين للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، كما أدى التدهور الاقتصادي وانهيار العملة إلى تفاقم الفقر، في حين يعاني النظام الصحي من شلل شبه تام، مما جعل البلاد عرضة لتفشي الأوبئة بشكل دوري.

الحالة الرابعة: سوريا- تداعيات عقد من الصراع على الأوضاع الإنسانية

مثلت الحرب الأهلية السورية، التي بدأت في عام 2011، نقطة تحول مأساوية في تاريخ المنطقة، وأدت إلى أزمة إنسانية ذات أبعاد عالمية غير مسبوقة، تُعد من أكبر الأزمات الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، لقد تحول الصراع من احتجاجات سلمية إلى حرب شاملة متعددة الأطراف، خلفت دماراً هائلاً ومعاناة إنسانية لا توصف[3].

- **أزمة النزوح واللجوء الجماعي**: تُعد أزمة النزوح واللجوء السورية هي الأكبر في العالم، حيث دفعت بملايين السوريين إلى ترك منازلهم بحثاً عن الأمان:
- **النزوح الداخلي**: نزح أكثر من 6.7 مليون شخص داخلياً داخل سوريا، يعيش الكثير منهم في ظروف صعبة للغاية، ويفتقرون إلى المأوى المناسب، الغذاء، والمياه النظيفة[4].
- **اللجوء الخارجي**: لجأ أكثر من 6.6 مليون سوري إلى الدول المجاورة (تركيا، لبنان، الأردن) وأوروبا، مما وضع ضغوطاً هائلة على موارد هذه الدول وخدماتها[5].
- **تدمير البنى التحتية الحيوية:** تعرضت البنى التحتية في سوريا لتدمير ممنهج وشامل، مما أثر بشكل مباشر على حياة المدنيين:
- **القطاع الصحي:** تم تدمير أو إلحاق أضرار جسيمة بالعديد من المستشفيات والمرافق الصحية، مما أدى إلى انهيار النظام الصحي ونقص حاد في الأدوية والكوادر الطبية، وتفشي الأمراض[6].
- **التعليم:** تعرضت المدارس والبنى التحتية التعليمية للتدمير، ونزح الملايين من الطلاب والمعلمين، مما حرم جيلاً كاملاً من حقه في التعليم، وخلق تحديات هائلة أمام مستقبل سوريا[7].
- **المنازل والمرافق العامة**: دُمرت مئات الآلاف من المنازل والمرافق العامة، مما ترك الملايين بلا مأوى، وزاد من حجم الدمار الاقتصادي والاجتماعي[8].

المبحث الثالث: انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

تُعد النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي بيئة خصبة لانتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حيث تتجاوز الأطراف المتحاربة في كثير من الأحيان الخطوط الحمراء الأخلاقية والقانونية، مما يؤدي إلى معاناة إنسانية لا توصف، هذه الانتهاكات لا تقتصر على الأضرار

---

[1] صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2024). الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن 2024. تقارير الاستجابة الإنسانية. تم الاسترداد من https://bit.ly/4sG2y6P

[2] هيومن رايتس ووتش. (2025). التقرير العالمي 2025: اليمن - الانتهاكات وعرقلة المساعدات الإنسانية. تم الاسترداد من نيويورك: هيومن رايتس ووتش: . https://bit.ly/4tm1yG4

[3] عبد الله محمد خالد محمد. (2025). قراءات حول النزاعات المسلحة وتأثيرها على الأمن والاستقرار في السودان 1954-2025م. مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، 6(5)، صفحة https://doi.org/10.53796/hnsj65/17

[4] Bora, A., & Rawat, D. Op.cit.

[5] Al Sharjabi, S., Al Jawaldeh, A., Hassan, O., & Dureab, F. (2024). Understanding the Food and Nutrition Insecurity Drivers in Some Emergency-Affected Countries in the Eastern Mediterranean Region from 2020 to 2024. Nutrients, 16(22), p. 3853. https://doi.org/10.3390/nu16223853

[6] بن يمينة شايب الذراع. (2019). المؤثرات الاساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 11(1)، الصفحات 108-122.

[7] عبد الله محمد خالد محمد، مرجع سابق.

[8] Bora, A., & Rawat, D. Op.cit.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجانبية للصراع، بل غالباً ما تكون جزءاً من استراتيجيات متعمدة لترويع السكان أو تحقيق أهداف عسكرية وسياسية[1].

أولاً: أشكال الانتهاكات الشائعة: تتخذ انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أشكالاً متعددة في مناطق النزاع، منها:

- القتل غير المشروع للمدنيين: يتم استهداف المدنيين بشكل مباشر، أو قتلهم نتيجة لهجمات عشوائية لا تميز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وهو ما يُعد جريمة حرب[2].
- التعذيب والمعاملة اللاإنسانية: يتعرض المعتقلون والأسرى للتعذيب الجسدي والنفسي، والمعاملة القاسية والمهينة، في انتهاك صارخ للاتفاقيات الدولية التي تحظر التعذيب بشكل مطلق.
- الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري: يتم اعتقال الأفراد واحتجازهم دون سند قانوني، أو إخفائهم قسراً، مما يحرمهم من حقوقهم الأساسية ويعرضهم للخطر[3].
- العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي: يُستخدم العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاستعباد الجنسي، كسلاح حرب لترويع وتفكيك المجتمعات، ويستهدف بشكل خاص النساء والفتيات، ولكنه يمكن أن يطال الرجال والفتيان أيضاً[4].
- تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية: يتم تجنيد الأطفال، أحياناً قسراً، واستخدامهم كجنود، جواسيس، أو دروع بشرية، مما يحرمهم من طفولتهم ويعرضهم لمخاطر جسيمة.
- استهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية: يتم استهداف المستشفيات، المدارس، الأسواق، والمناطق السكنية بشكل متعمد، مما يؤدي إلى تدمير البنى التحتية الحيوية ويزيد من معاناة المدنيين[5]

ثانياً: ظاهرة الإفلات من العقاب: من أبرز التحديات في مواجهة هذه الانتهاكات هي ظاهرة الإفلات من العقاب، حيث يفلت مرتكبو الجرائم من المحاسبة، مما يشجع على تكرار الانتهاكات ويطيل أمد النزاعات. إن غياب العدالة يؤدي إلى تآكل الثقة في القانون والمؤسسات، ويعيق جهود بناء السلام والمصالحة[6].

- **ضرورة تعزيز آليات المساءلة والعدالة الانتقالية**: لمواجهة هذه الانتهاكات، من الضروري تعزيز آليات المساءلة والعدالة الانتقالية، بما في ذلك:
- **المحاكم الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية**: يجب دعم عمل المحاكم الجنائية الدولية، وتشجيع الدول على ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية على المستوى الوطني.
- **لجان تقصي الحقائق والتوثيق:** يجب إنشاء لجان مستقلة لتقصي الحقائق وتوثيق الانتهاكات، لضمان عدم نسيان الضحايا وتوفير الأدلة اللازمة للمحاسبة[7].
- **جبر الضرر للضحايا**: يجب توفير آليات لجبر الضرر للضحايا، بما في ذلك التعويضات، إعادة التأهيل، وضمانات عدم التكرار[8]

إن حماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في أوقات النزاع ليست مجرد التزام قانوني، بل هي ضرورة أخلاقية وإنسانية لضمان كرامة الإنسان والتخفيف من المعاناة، وتمهيد الطريق نحو سلام عادل ومستدام.

---

[1] أبو زيد لامية. (2015). تأثير النزاعات المسلحة غير الدولية على حقوق الانسان. Revue Académique de la Recherche Juridique، 1(6) ، الصفحات 465-449.

[2] المعايطة خالد سلامة . (2022). الصراع السياسي وتداعياته على دول الربيع العربي. مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، 3(7)، صفحة https://doi.org/10.53796/hnsj3728

[3] أبو زيد لامية، مرجع سابق.

[4] المعايطة خالد سلامة، مرجع سابق.

[5] أبو زيد لامية، مرجع سابق.

[6] المعايطة خالد سلامة، مرجع سابق.

[7] أبو زيد لامية، مرجع سابق.

[8] المعايطة خالد سلامة، مرجع سابق.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المبحث الرابع: دور المنظمات الدولية وتحديات العمل الإنساني

تُبذل جهود دولية وإقليمية كبيرة للاستجابة للأزمات الإنسانية الناجمة عن النزاعات وعدم الاستقرار السياسي، ولكن هذه الجهود تواجه تحديات جمة ومعقدة تتطلب تحليلاً معمقاً، إن حجم الأزمات الإنسانية المتفاقمة يتطلب استجابة منسقة ومتعددة الأطراف، ولكن فعالية هذه الاستجابات غالباً ما تكون محدودة بسبب طبيعة النزاعات المعقدة والتحديات السياسية والأمنية، يناقش هذا الفصل التحديات الجسيمة التي تواجه الفاعلين في المجال الإنساني، حيث تتولى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تنسيق الإغاثة، إلا أنها تصطدم بعقبات سياسية وأمنية، فقد أصبح تسييس المساعدات أداة ضغط في أيدي الأطراف المتحاربة. علاوة على ذلك، يشهد التمويل الإنساني فجوة هائلة؛ ففي حين تسعى الأمم المتحدة لدعم مئات الملايين، لا تتلقى نداءات الطوارئ سوى جزء يسير من التمويل المطلوب، كما أن الاستهداف المباشر لعمال الإغاثة (377 قتيلاً في 2024) يمثل انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات جنيف ويحد من القدرة على الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً[1] .

أولاً: دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية: الركيزة الأساسية للاستجابة الإنسانية: تُعد الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الركيزة الأساسية للاستجابة الإنسانية العالمية، حيث تلعب دوراً محورياً في تنسيق الجهود وتقديم المساعدات.

1- دور الأمم المتحدة و المنظمات الدولية:

- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA): دوره في تنسيق الاستجابة الإنسانية بين مختلف الجهات الفاعلة، وجمع البيانات، وتحليل الاحتياجات، وإصدار النداءات الإنسانية[2].
- برنامج الأغذية العالمي (WFP): جهوده في تقديم المساعدات الغذائية الطارئة، وبناء القدرة على الصمود الغذائي، ومعالجة سوء التغذية في مناطق النزاع.
- منظمة الصحة العالمية (WHO): دورها في توفير الرعاية الصحية، مكافحة الأوبئة، دعم الأنظمة الصحية المنهارة، وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية.
- اليونيسف (UNICEF): تركيزها على حماية حقوق الأطفال، توفير التعليم، الرعاية الصحية، والمياه النظيفة، والدعم النفسي للأطفال المتضررين من النزاعات[3] .
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR): دورها في حماية اللاجئين والنازحين، توفير المأوى، المساعدة القانونية، والعمل على إيجاد حلول دائمة لهم[4] .
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC): تُعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لاعباً أساسياً في حماية ضحايا النزاعات المسلحة، وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، وتقديم المساعدات الطارئة، وزيارة الأسرى، ولم شمل العائلات.

2. **دور المنظمات الإقليمية والمحلية: تعزيز الاستجابة وبناء الصمود:** بالإضافة إلى المنظمات الدولية، تلعب المنظمات الإقليمية والمحلية دوراً حيوياً في الاستجابة الإنسانية:

- المنظمات الإقليمية: مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، في تنسيق الجهود الإقليمية، وتسهيل وصول المساعدات، ودعم الحلول السياسية للنزاعات.
- المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية: مساهمتها المباشرة في تقديم المساعدات الإنسانية على الأرض، وبناء القدرات المحلية، وتعزيز الصمود المجتمعي، وتوثيق الانتهاكات.

---

[1] الأمم المتحدة. (2025). الأمم المتحدة: السودان في قبضة المجاعة وأزمة ذات أبعاد مذهلة. أخبار الأمم المتحدة. تم الاسترداد من https://bit.ly/4cLX9X0

[2] أخبار الأمم المتحدة. (2025). النزاعات المسلحة تدمر النظم البيئية وتدفع الملايين إلى الجوع والمرض. تم الاسترداد من https://bit.ly/4cgFG99

[3] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مرجع سابق

[4] الكيلاني علاء الدين . (2024). 4 دول عربية أنهكتها الحرب تواجه خطر انهيار النظام الإنساني. تم الاسترداد من الجزيرة نت: https://bit.ly/42czyZu

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانياً: التحديات التي تواجه العمل الإنساني: عقبات تعيق الاستجابة الفعالة: على الرغم من الجهود المبذولة، تواجه الجهود الإنسانية تحديات كبيرة تعيق فعاليتها:

ملايين الإثيوبيين الذين يعيشون في مناطق النزاع في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية، تتطلب هذه الأزمة جهدًا دوليًا منسقًا لتقديم الدعم المنقذ للحياة للمتضررين، في أمهرة، يحتاج حوالي 21.3 مليون شخص بشكل عاجل إلى مساعدات غذائية لتجنب المجاعة، وقد تفاقمت أزمة الغذاء بسبب الاضطرابات الزراعية والنزوح وتدمير البنية التحتية، بالإضافة إلى ذلك، فإن اللاجئين من السودان الذين يسعون للحصول على المساعدة يضغطون على الموارد المحدودة، مما يستلزم استجابة منسقة لتلبية احتياجات كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة في أوروميا، تعيق التحديات، مثل انعدام الأمن والمشاكل اللوجستية والعقبات البيروقراطية، التوزيع الفعال للمساعدات.

أدت النزاعات إلى تعطيل طرق النقل وشكل تهديدات أمنية للعاملين في المجال الإنساني، في حين أن سعة التخزين المحدودة والبنية التحتية غير الكافية تعيق إيصال المساعدات بشكل أكبر، أدى العنف إلى إتلاف البنية التحتية للصحة العامة، مما أدى إلى زيادة سوء التغذية بين النازحين داخليًا والنساء الحوامل أدى تدمير مرافق الرعاية الصحية، ونقص العمال، وتعطل سلاسل التوريد إلى تقويض الخدمات الطبية الأساسية، وقد أدى محدودية الوصول إلى المياه والصرف الصحي إلى زيادة مخاطر العدوى بين السكان النازحين.[1]

ومن بين أهم التحديات نجد:

- الوصول المقيد: تُعد القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين، بسبب الحواجز الأمنية والسياسية، من أبرز التحديات. غالباً ما تمنع أطراف النزاع وصول المساعدات، أو تفرض قيوداً بيروقراطية تعيق العمل الإنساني، مما يؤدي إلى تفاقم المعاناة[2] .
- نقص التمويل المزمن: يعاني العمل الإنساني من نقص مزمن في التمويل، حيث لا تتناسب الموارد المتاحة مع حجم الاحتياجات المتزايدة. هذا النقص يؤثر على حجم ونوعية المساعدات المقدمة، ويجعل العديد من الأزمات تعاني من نقص حاد في الموارد، مما يضطر المنظمات إلى اتخاذ قرارات صعبة بشأن أولويات المساعدة.

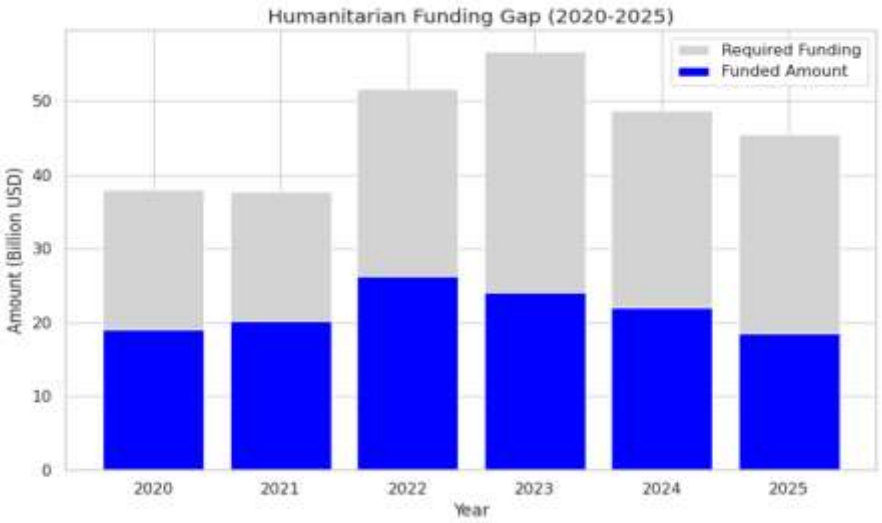

شكل 1. فجوة التمويل الإنساني (2020-2025)

[1] Ayele, K. Op.cit.

[2] المفوضية السامية لحقوق الإنسان. (2025). حقوق الإنسان ومنع النزاعات والأزمات وبناء القدرة على المواجهة. تم الاسترداد من https://bit.ly/3OlF2hp

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يوضح الشكل البياني الفجوة المتزايدة بين التمويل المطلوب والتمويل الفعلي للاستجابة الإنسانية على مدى السنوات الخمس الماضية، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لزيادة الدعم المالي.

- تسييس المساعدات الإنسانية: في العديد من السياقات، يتم تسييس المساعدات الإنسانية واستخدامها كأداة في الصراعات، مما يؤثر على حياديتها واستقلاليتها، ويجعلها عرضة للاستغلال من قبل أطراف النزاع. هذا التسييس يقوض مبادئ العمل الإنساني الأساسية ويعرض العاملين في المجال الإنساني للخطر[1] .
- المخاطر الأمنية: يتعرض العاملون في المجال الإنساني لمخاطر أمنية كبيرة في مناطق النزاع، بما في ذلك الخطف، القتل، والاعتداءات، مما يعيق عملهم ويؤثر على قدرتهم على الوصول إلى المحتاجين[2]
- طول أمد الأزمات وتعقيدها: إن الطبيعة طويلة الأمد للعديد من الأزمات الإنسانية، وتداخلها مع النزاعات السياسية والاقتصادية، تتطلب استجابات مستدامة تتجاوز مجرد الإغاثة الطارئة، وتركز على بناء القدرة على الصمود، والتنمية، وإيجاد حلول دائمة.
- ضعف التنسيق: على الرغم من وجود آليات للتنسيق، إلا أن ضعف التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة الإنسانية، والحكومات، والمجتمعات المحلية، يمكن أن يؤدي إلى تداخل الجهود، أو ترك فجوات في الاستجابة.

إن التحديات التي تواجه الاستجابة الإنسانية في مناطق النزاع متعددة ومعقدة، وتشمل القيود الأمنية، تسييس المساعدات، ونقص التمويل، فضلاً عن غياب الإرادة السياسية الفاعلة لحل النزاعات جذرياً. هذه التحديات تعيق قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى المتضررين وتقديم المساعدة الفعالة، مما يطيل أمد المعاناة ويزيد من هشاشة المجتمعات، كما أن معالجة هذه التحديات يتطلب التزاماً سياسياً قوياً من الدول الأعضاء، وزيادة التمويل المستدام، وتعزيز حماية العاملين في المجال الإنساني، والعمل على إيجاد حلول سياسية للنزاعات التي تُعد السبب الجذري للأزمات الإنسانية.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التحليلية المعمقة، يتضح جلياً أن النزاعات المسلحة وحالة عدم الاستقرار السياسي لم تعد مجرد أحداث عابرة أو أزمات محلية معزولة، بل أضحت محركات هيكلية لكوارث إنسانية ممتدة ومتعددة الأبعاد، لقد أثبتت البيانات والإحصاءات الحديثة لعامي 2024 و2025 أن التكلفة البشرية لهذه الصراعات قد بلغت مستويات غير مسبوقة تاريخياً، متجاوزة قدرة المنظومة الدولية على الاستجابة الفعالة.
لقد بينت دراسات الحالة في السودان وغزة واليمن أن الأطراف المتحاربة باتت تستخدم الحرمان من الغذاء، وتدمير البنية التحتية الصحية والتعليمية، والتهجير القسري كتكتيكات حرب ممنهجة، في تجاهل تام وصارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني، إن هذا الواقع يفرض تحديات وجودية ليس فقط على المجتمعات المتضررة التي تفقد أجيالاً كاملة لصالح الجوع والجهل والمرض، بل وعلى السلم والأمن الدوليين بأسرهما.
إن استمرار الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية المتعاظمة وحجم التمويل المتاح، مقترناً بتسييس المساعدات واستهداف عمال الإغاثة، يؤكد أن المقاربات الإنسانية التقليدية القائمة على رد الفعل والإغاثة المؤقتة لم تعد كافية، إن العالم يقف أمام منعطف حاسم يتطلب إرادة سياسية حقيقية لمعالجة الجذور السياسية والاقتصادية للنزاعات، والانتقال نحو استراتيجيات تدمج بين العمل الإنساني، والتنمية المستدامة، وبناء السلام.

[1] Al Sharjabi, S., Al Jawaldeh, A., Hassan, O., & Dureab, F. Op.cit.
[2] المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التوصيات

بناءً على النتائج والتحليلات التي توصلت إليها الدراسة، نضع التوصيات التالية أمام صناع القرار والمجتمع الدولي:

- تفعيل آليات المساءلة الدولية: يجب على مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية اتخاذ إجراءات حازمة وصارمة ضد الأطراف التي تستخدم التجويع كسلاح حرب، أو تستهدف المنشآت الطبية والتعليمية وعمال الإغاثة، لضمان عدم الإفلات من العقاب.
- تبني نهج الترابط (Nexus Approach): دعوة الجهات المانحة والمنظمات الدولية إلى توجيه التمويل نحو برامج تدمج بين الاستجابة الإنسانية الفورية ومشاريع التنمية طويلة الأمد، مثل دعم الإنتاج الزراعي المحلي وإعادة تأهيل شبكات المياه والكهرباء، لتعزيز صمود المجتمعات.
- حماية حيز العمل الإنساني: الضغط الدبلوماسي والسياسي لضمان فتح ممرات إنسانية آمنة وغير مشروطة في مناطق النزاع (خاصة في السودان وغزة)، وإزالة القيود البيروقراطية التي تعرقل عمل المنظمات الإغاثية.
- الاستثمار في التعليم وقت الأزمات: إعطاء أولوية قصوى لتمويل برامج التعليم في حالات الطوارئ، وتوفير بدائل تعليمية آمنة (كالتعليم الرقمي أو المجتمعي) لحماية الأطفال من التجنيد والاستغلال.
- دعم الدول المضيفة للنازحين: تقديم دعم اقتصادي وتنموي مباشر للدول والمجتمعات التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين والنازحين داخلياً، لتخفيف الضغط على بنيتها التحتية ومنع تفجر صراعات اجتماعية جديدة.
- تعزيز الدبلوماسية الوقائية: تفعيل دور المنظمات الإقليمية (كجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي) في الإنذار المبكر والوساطة لحل النزاعات سياسياً قبل انزلاقها إلى مواجهات مسلحة شاملة.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع:

- منظمة الأغذية والزراعة. (2024). تفاقم الأزمة الغذائية والتغذوية في جميع أنحاء السودان في ظل تحديد مناطق مجاعة. روما: الفاو. تم الاسترداد من https://bit.ly/4muC3zC
- مبادرة الإصلاح العربي. (2022). تأثير الحرب الأوكرانية على المنطقة العربية: انعدام الأمن الغذائي في سياق هش أساساً. باريس: مبادرة الإصلاح العربي. تم الاسترداد من. https://bit.ly/4ep88a2
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (2024). الأمن الغذائي في أوقات النزاع المسلح: ما تحتاج إلى معرفته. جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر. تم الاسترداد من https://bit.ly/3QhdRoq
- فريحات ابراهيم، الحروب خالد، العناني خليل، و رزق وأخرون صموئيل. (2024). فهم الصراعات العربية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- منظمة الصحة العالمية. (2025). إنقاذ الأرواح وسط تصاعد الصراع في اليمن: تقرير الاستجابة الطارئة. المكتب الإقليمي لشرق المتوسط . تم الاسترداد من https://bit.ly/4czJdhz
- he , G., Hala, A., Khalid, S., Oliver , K., Kibrom, A., & Liangzhi, Y. (2023). Monitoring Indicators of Economic Activities in Sudan Amidst Ongoing Conflict Using Satellite Data. Defence and Peace Economics, 35(8), pp. 1-17. https://doi.org:10.1080/10242694.2023.2290474
- Ayele, K. (2025), Impacts of Armed Conflicts on Healthcare and Nutrition Services in Ethiopia: A Narrative Review. Public Health Chall., 4: e70099. https://doi.org/10.1002/puh2.70099
- اليونسكو . (2011). الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع. باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. تم الاسترداد من https://bit.ly/4esMtxH
- لجنة الإنقاذ الدولية. (2025). السودان يتصدر قائمة مراقبة الأزمات الإنسانية العالمية للعام الثالث. تقرير المراقبة السنويh. تم الاسترداد من https://bit.ly/3OKpfZx
- دليل قانون دولي، حماية التعليم في ظروف انعدام الأمن والنزاعات المسلحة، قطر: الدوحة، https://www.educationaboveall.org

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2024). أعداد النازحين قسراً جراء الحروب تصل إلى مستويات صادمة وهي الأعلى منذ عقود. جنيف: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. تم الاسترداد من . https://bit.ly/4ts1ODi
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (2025). تقرير حول الاستجابة الإنسانية التي قدمتها الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة في غزة. القدس: أوتشا الأرض الفلسطينية المحتلة. تم الاسترداد من.: https://bit.ly/4tVJ5QE
- Bora, A., & Rawat, D. (2024). Syrian Strife: Understanding the Impacts on Global Stability and Humanitarian Crisis. Shattered Peace: Exploring Global Conflict and Its Far-Reaching Consequences, http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.5151445
- UNOCHA (2025). Global Humanitarian Overview 2026: Trends in crises and needs: a world at breaking point. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. Available at: https://humanitarianaction.info/document/global-humanitarian-overview-2026
- صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2024). الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن 2024. تقارير الاستجابة الإنسانية. تم الاسترداد من https://bit.ly/4sG2y6P
- هيومن رايتس ووتش. (2025). التقرير العالمي 2025: اليمن - الانتهاكات وعرقلة المساعدات الإنسانية. تم الاسترداد من نيويورك: هيومن رايتس ووتش: https://bit.ly/4tm1yG4
- عبد الله محمد خالد محمد. (2025). قراءات حول النزاعات المسلحة وتأثيرها على الأمن والاستقرار في السودان 1954-2025م. مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، 6(5)، https://doi.org/10.53796/hnsj65/17
- Al Sharjabi, S., Al Jawaldeh, A., Hassan, O., & Dureab, F. (2024). Understanding the Food and Nutrition Insecurity Drivers in Some Emergency-Affected Countries in the Eastern Mediterranean Region from 2020 to 2024. Nutrients, 16(22), p. 3853. https://doi.org/10.3390/nu16223853
- بن يمينة شايب الذراع. (2019). المؤثرات الاساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 11(1)، الصفحات 108-122.
- أبو زيد لامية. (2015). تأثير النزاعات المسلحة غير الدولية على حقوق الانسان. Revue Académique de la Recherche Juridique، 1(6) ، الصفحات 465-449.
- المعايطة خالد سلامة . (2022). الصراع السياسي وتداعياته على دول الربيع العربي. مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، 3(7)، صفحة https://doi.org/10.53796/hnsj3728
- الأمم المتحدة. (2025). الأمم المتحدة: السودان في قبضة المجاعة وأزمة ذات أبعاد مذهلة. أخبار الأمم المتحدة. تم الاسترداد من https://bit.ly/4cLX9X0
- أخبار الأمم المتحدة. (2025). النزاعات المسلحة تدمر النظم البيئية وتدفع الملايين إلى الجوع والمرض. تم الاسترداد من https://bit.ly/4cgFG99
- الكيلاني علاء الدين . (2024). 4 دول عربية أنهكتها الحرب تواجه خطر انهيار النظام الإنساني. تم الاسترداد من الجزيرة نت: https://bit.ly/42czyZu
- المفوضية السامية لحقوق الإنسان. (2025). حقوق الإنسان ومنع النزاعات والأزمات وبناء القدرة على المواجهة. تم الاسترداد من https://bit.ly/3OlF2hp

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).